



لم يلتزم نظام الأسد ومن خلفه روسيا بالوعود التي قطعاها على نفسها بعد خروج فصائل الجيش السوري الحر إلى مناطق شمال سوريا في 8 تموز 2018م، ما أدى إلى تنامي الرفض الشعبي لاتفاق "التسوية" و لسيطرة قوات النظام على الجنوب السوري، خاصة في ظل الانتهاكات التي ينفذها النظام والميليشيات الإيرانية ضد أهالي المحافظة، ومحاولات الأخيرة المستمرة للتغلغل في المنطقة و распространها عليها، دفعت بالمتظاهرات التي باتت تخرج وتزداد رقعتها بالمطالبة الصريحة بإخراج إيران من المنطقة، وفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة قد تشهدها مدينة درعا بشكل خاص والمنطقة الجنوبية بشكل عام.

[لتحميل التقرير يرجى الضغط هنا](#)

[المقدمة](#)

لم يلتزم نظام الأسد ومن خلفه روسيا بالوعود التي قطعاها على نفسها بعد خروج فصائل الجيش السوري الحر إلى مناطق شمال سوريا في 8 تموز 2018م، وعمدا اعتقال الشباب وزجهم في السجون، وقتل العديد منهم تحت التعذيب، وتستهدف الفرقة الرابعة الأفراد المرتبطين ببداية الحراك الثوري عام 2011م. حيث كشف تقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا في الفقرة 68 منه أن نظام الأسد فرض على المدنيين الذين فضلوا البقاء في درعا عملية "مصالحة"

تضمنت التوقيع على قسم بـ"الولاء"، والذي تضمن خروقات عدّة لحقوق الإنسان، وحالات اختفاء قسري في جميع أنحاء محافظة درعا وخاصة من يحملون "بطاقات التسوية" إضافة إلى عدم توفر الخدمات والمرافق من كهرباء ومياه وغاز لأغلبية السكان، وفي معظم القرى، فإن اسطوانات الغاز إما أنها غير متحركة أو تباع بأسعار مرتفعة، ولا تُقدم الكهرباء من الدولة إلا لفترة ساعتين إلى ثلاثة ساعات يومياً، في حين أن المياه لا تُضخ إلا كل ثلاثة أيام ولمدة بضع ساعات فقط وهو ما لا يكفي لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية. كما بدأت قوات النظام تطبيق سياسة تغييب وإخفاء وجهاء درعا والشخصيات المؤثرة والبارزة في المنطقة منذ أن سيطرت على المحافظة قبل أكثر من عام، بهدف التفرد في اتخاذ القرار والتضييق على السكان دون الاعتراض من أي جهة تمتلك إمكانيات التأثير على الجماهير.

في الجانب الآخر تشهد المدينة هجمات تُنفذ بشكل شبه يومي ضد عناصر من قوات النظام وـ"المصالحات الذين يعملون في صفوف النظام" في الجنوب السوري، في دلالة على تنامي الرفض الشعبي لاتفاق "التسوية" و لسيطرة قوات النظام على الجنوب السوري، خاصة في ظل الانتهاكات التي ينفذها النظام ضد أهالي المحافظة.

نسلط الضوء في هذه الورقة على المشهد الأمني والعسكري في المحافظة، والمواقف الإقليمية والدولية مما يدور فيها، والسيناريوهات المحتمل حدوثها فيها في الفترة المقبلة.

أولاً: المشهد الأمني والعسكري في المحافظة

يكشف ما قام بتوثيقه المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد الهجمات ومحاولات الاغتيال التي جرت في محافظة درعا بلغ /111/، بأشكال وأساليب متعددة، عبر تفجير عبوات وألغام وآليات مفخخة وإطلاق نار المباشر باستخدام أسلحة خفيفة ومتوسطة، وذلك خلال الفترة الممتدة منذ شهر حزيران الفائت من العام الجاري 2019، حتى تاريخ إعداد تقريره في أيلول من العام الجاري، يكشف مدى الفتان الأمني الآخذ بالتصاعد بشكل تدريجي مستغلًا هشاشة بُنى النظام وقواته، ليقضم مضاجعه ويلاحق عناصره والمتعاونين مع قوات الأمن ومؤسساته، وهو ما شجع بروز مجموعات مسلحة مجهلة رافضة لأي شكل من أشكال تواجد النظام ومؤسساته وحلفاءه في المنطقة، أبرزها تشكيل ما يُعرف "بالمقاومة الشعبية"، بالإضافة للحديث عن تشكيل هيكل عسكري جديد تحت مسمى "جيش الجنوب" لمحاربة النفوذ الإيراني الذي يحاول التغلغل في الجنوب لتحقيق الاستراتيجية الإيرانية التوسيعة في المنطقة.

ونعرض فيما يلي أبرز عمليات الاغتيال والاستهداف التي تعرضت لها شخصيات محسوبة على النظام، حيث توفي المدعو مدين محمد خالد الجاموس، أحد أهم المسؤولين عن ملف "المصالحات" وإعادة المنشقين إلى صفوف قوات النظام بعد ساعات من تعرضه لإصابة خطيرة جراء طلق ناري، وإصابة معاونه نور الدين الجاموس، بعد هجوم بالأسلحة الرشاشة من قبل مجهولين في مدينة داعل/ مقتل كل من "فاخر عبد الرحيم الزامل" وشقيقه "موفق عبد الرحيم الزامل" في مدينة الحراك بريف درعا الشرقي، بعد تعرضهما لهجوم من قبل مجهولين بالقرب من منزلهما في المدينة كونهما من عناصر فصائل المصالحات التي انضمت لقوات النظام/ أصيب "صدام الحلقي" قريب وسائق رئيس وزراء النظام السابق "وائل الحلقي" خلال محاولة اغتياله بريف درعا/ قُتل وأصيب عدداً من عناصر اللواء 52 في قوات النظام، بعد تعرضهم للاستهداف من قبل مجهولين عن طريق تفجير عبوة ناسفة بريف درعا لحظة مرورها على الطريق الواصل بين بلدي الدارة وسحراكا بريف درعا الشمالي الشرقي.

ومن الجدير الإشارة إلى أن الاغتيالات بدأت في استهداف حاجز النظام بعد مرور شهرين من السيطرة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

1-اغتيالات تستهدف عناصر النظام: ومن بينها حاجز وحافلات مبيت.. ولا يمكن نسب هذه العمليات إلى النظام ، وتبعد أن مجموعات خفية من بقايا المعارضة تقف خلف هذه العمليات، وقد رفضت التسوية والتهجير واندمجت مع السكان وتقوم بهذه العمليات.

2-اغتيالات تستهدف عناصر المصالحات: التي انضمت لقوات النظام وهنا قد يكون النظام هو من يتخلص منهم، أو قد تكون العناصر الرافة للمصالحة هي من تقوم بتصفيتهم حيث لا أحد يستطيع الجزم في غياب تبني أي جهة لهذه الاغتيالات.

3-اغتيال عناصر أكرهت على التسوية: معروفة أنها وافقت على التسوية على مضض مع النظام على وقع الهجمة، لكن إلى الآن تعلن رفضها للنظام، ومثالها محاولة اغتيال القيادي السابق "أدهم أكراد" وهو ما يرجح سيناريو وقوف النظام خلف العملية .

أما بالنسبة للسيطرة العسكرية وتوزع القوى كان النظام قبل تاريخ سقوط المحافظة 8 تموز 2018م يسيطر على نحو 35% من مساحة المحافظة، و64% للمعارضة، وأقل من 1% لتنظيم الدولة. وبعد إعلان التسوية تم توزيع المناطق على 3/ أقسام:

الأول: بصرى وما حولها (جزء من ريف درعا الشرقي) "تابعة لأحمد العودة" قائد جيش شباب السنة سابقاً حيث أصبح المقاتلون لديهم ضمن الفيلق الخامس الروسي، وحتى اليوم لا تواجد للنظام في بصرى وإدارة المنطقة لمؤسسات الدولة فقط.

الثاني: درعا البلد (الشطر الجنوبي لمدينة درعا) ومدينة طفس ثالث مدن المحافظة، المنطقتان لهما وضع استثنائي، وذلك بسبب الغياب التام للنظام، ويمكن الروس دخول النظام وفق الاتفاق المبرم حتى اليوم، ولا يتعدى وجود النظام سوى رأيته المرفوعة على مؤسسات الدولة الموجودة في الحد الأدنى، وحتى اليوم في درعا البلد وطفس توجد قوة تابعة "للحر" سابقاً على أطراف المدينة لحماية الأهالي في حال اقتحام النظام المنطقة، وذلك نظراً للرمزية التي تحملها درعا البلد التي اطلقت منها الثورة السورية وتواجد المسجد العمري فيها، حتى أنه خرج منها أكثر من 10/ مظاهرات مناهضة للنظام بعد حصول التسوية، ويبعد أن الروس لا يريدون منح النظام السيطرة على المنطقة تخوفاً من رمزيتها للمناطق الأخرى.

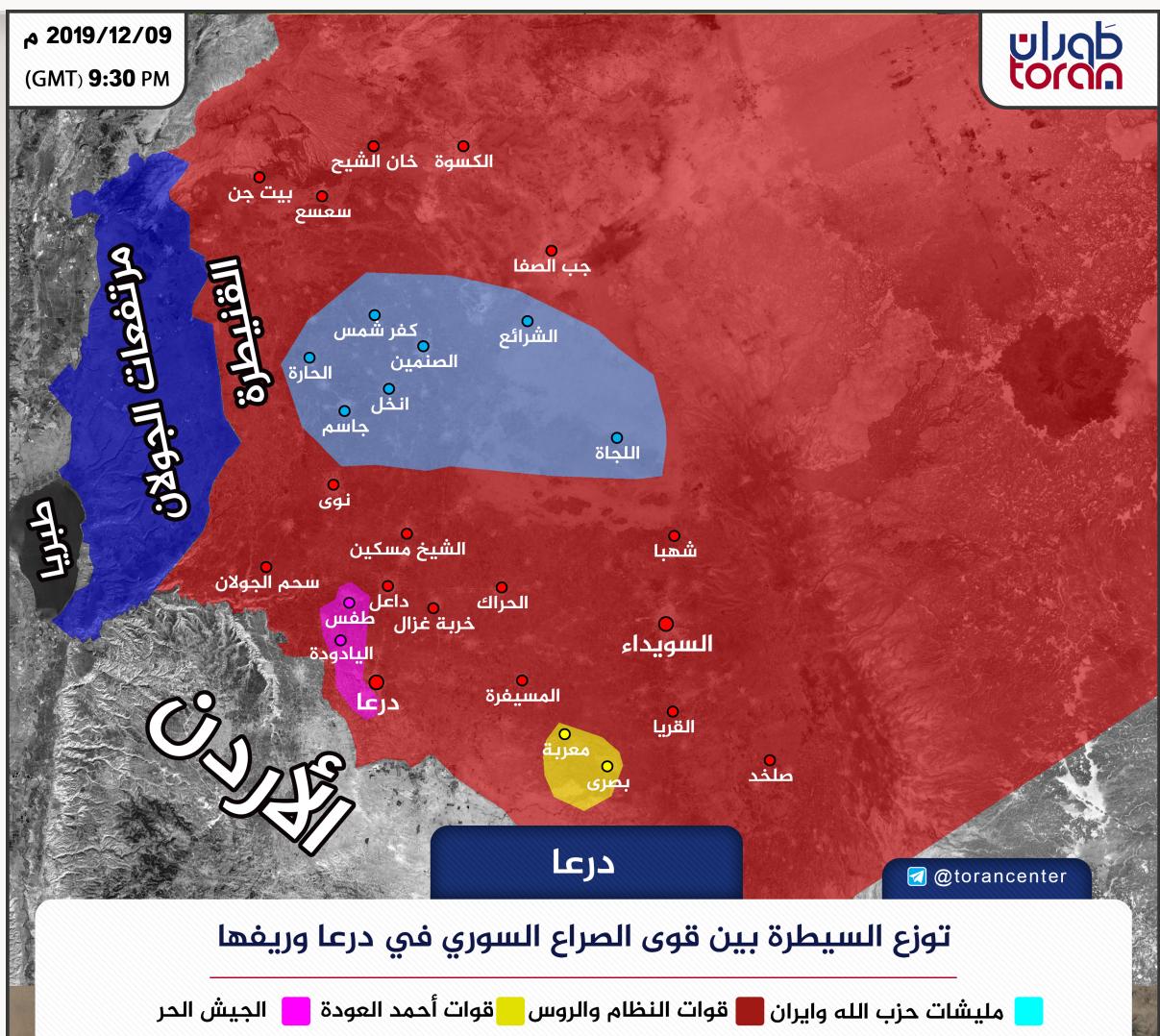
الثالث: وهو الأكبر ويشمل المنطقة الغربية، وهي ما بين النظام وإيران وحزب الله، والوجود الإيراني يتركز في تل الحارة قرب الجولان المحتل، حيث تم استهدافه مؤخراً من قبل إسرائيل. والريف الشمالي وهو في غالبيته منذ السابق كان تحت سيطرة النظام. كما يتمركز الإيرانيون في منطقة اللجاة الريف الشمالي الشرقي، لكنه بخلاف ما يروج له الإعلام فهو لا يتعدى بضع معسكرات صغيرة جداً.

وتختلف السيطرة في درعا عن المناطق التي خرجت من يد المعارضة - كريف حمص الشمالي والغوطة الشرقية - على اعتبار أنه نظرياً تحت سيطرة النظام بينما على أرض الواقع تتوزع ما بين قوى تابعة لروسيا وأخرى لإيران ولو بشكل أقل،

ومناطق خارجة حتى اليوم عن سيطرته رغم محدوديتها لصالح المعارضة المسلحة مقارنة مع مساحة المحافظة، لكن السمة الأبرز اليوم هي غياب الأمن وانتشار الفوضى وازدياد عمليات الاغتيال، رغم محاولة النظام فرض سيطرته. كما وقد ذكر مركز "الشرق الأوسط" الأمريكي هذه الحقيقة وتمنىًّاً بعود الصراع من جديد.

وبالنسبة للسلاح، تم تسليم السلاح الثقيل حيث لم يتعذر /50 آلية، أما السلاح المتوسط لم يتم تسليم إلا جزء منه، بل لا زال مع فصائل أصبحت مع روسيا "شباب السنة" مثلا، أما السلاح الخفيف موجود بكثرة إلى الآن وخارج عن سيطرة النظام، ولا قدرة لأحد من القوى السيطرة عليه أو جمعه، وما يبيه إعلام النظام عن كشف مخابئ فهي وإن افترضنا صحتها فهي تبقى جزء بسيط من الأسلحة التي دخلت الجنوب "أسلحة متوسطة وخفيفة غير معروفة الكمية لأن بعضها غائم من موقع النظام، وبعضها الآخر من الداعمين السابقين" .. كما أن عدد العناصر حتى يوم التسليم قارب /35/ ألف عنصر مسجلين؛ غادر درعا /22/ ألف منهم إلى إدلب، وليس جميعهم من المقاتلين، وبالتالي فإنه لا يزال نصف المقاتلين السابقين أو حتى أكثر في درعا، ومن بقي توزعوا بين القوات الروسية والقوات الإيرانية، وبين الجلوس بمنطقته مع سلاحه الخفيف وقد يكون بينهم (عناصر تنفذ عمليات ضد النظام)

ويدعم ما تم ذكره أعلاه الاشتباكات بالأسلحة الخفيفة والقنابل اليدوية في ريف درعا الغربي، بعد تعرض موقع تابعة لقوات النظام لهجوم مسلح من قبل مجهولين بتاريخ 12 أيلول 2019م؛ في كل من مدینتي "داعل ونوى" بالأسلحة الخفيفة، وتركز الهجوم في مدینة نوى على "مديرية منطقة نوى" وعدة نقاط أمنية محيطة بها، بينما استهدف الهجوم في مدینة داعل "مخفر الشرطة" التابع للمدينة



ثانياً: المواقف الإقليمية والدولية

نظراً للأهمية الاستراتيجية المعقّدة التي تتمتع بها المنطقة الجنوبية ولرغبة روسيا في حصاد نتائج عملياتها العسكرية، وفي سعيها لبسط نفوذها في سوريا وما يدور من حرب باردة إيرانية - روسية عبر محاولة كل طرف لبسط نفوذه الكامل على المحافظة، فقد منعت طائرة حربية روسية مساء الخميس 19 أيلول الجاري، طائرة إسرائيلية مسيرة من ضرب موقع في العاصمة السورية "دمشق" وأسقطتها، كما أفادت مصادر إعلامية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين توعّد أثناء لقائه برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخراً باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل في حال استمرت تل أبيب في توجيه الضربات لسوريا خاصة أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي كشف في 25 آب 2019م عن تفاصيل جديدة تتعلق بإحباط إسرائيل لعملية كان ينوي فيلق القدس الإيراني تنفيذها السبت اطلاقاً من سوريا.

أما بالنسبة للأردن فالواضح أنه يسعى إلى التعاون مع النظام تماشياً مع كل من أمريكا وإسرائيل وروسيا، لضبط الفوضى وبسط الاستقرار والحفاظ على أمنه من جانب الحدود التي يشترك بها مع سوريا إلا أن النظام يحاول معاقبته على موقفه الحاصل للفصائل، وتخوفه من التمدد الإيراني الذي حذر منه الملك الأردني باكراً، فمثلاً ضبطت السلطات الأردنية كميات من زيت الزيتون قادمة عبر معبر جابر من سوريا، وقالت إنها تحتوي على مواد مسرطنة وأصباغ، كما أوقف استيراد أو تصدير الدخان عبر المعابر الحدودية من الأردن إلى سوريا وبالعكس، نظراً لعدم تزويد النظام السوري للجانب الأردني بنماذج أختام وتوقيع الموظفين المعتمدين لإبراء البيانات الجمركية من مركز جمرك نصيب السوري

ثالثاً: السيناريوهات المحتمل حدوثها في المحافظة على المدى القريب والمتوسط

أ_ المدى القريب والمتوسط

ويتمثل بما يلي:

التصعيد الأمني والعسكري ضد مراكز النظام وأهدافه الأمنية إذا ما استمرت قوات النظام بعمليات الاعتقال والاغتيالات التي تطال من فصائل التسوية عناصر سابقين في فصائل المعارضة، وأعضاء في لجان المفاوضات، وما يدعم هذا السيناريو تهديد أهالي بلدات ريف درعا الغربي قوات النظام بمحاجمة موقعها في حال عدم الإفراج عن شاب اعتقل بتاريخ 20 أيلول 2019م، ونصب عدد من الشباب من بلدات حيط وسحم الجolan والقصير بريف درعا الغربي حاجزا بالقرب من أحد حواجز المخابرات الجوية على مدخل بلدة تسيل، وهددوا بتنفيذ عمليات اعتقال بحق عناصر مخابرات النظام في حال عدم الإفراج عن الشاب "عبد السلام الغزاوي" الذي اعتقل على الحاجز الذي تشرف عليه المخابرات الجوية. وتنامي ظاهرة المقاومة الشعبية في محافظة درعا وإصدارها بيان بتاريخ 17 أيلول حددت فيه جملة من المطالب، وعددا من الشخصيات المتعاونة مع النظام بأنهم سيكونون هدفا لعملياتهم في حال عدم التنفيذ.

العمل على إحداث فتنة داخلية بين أبناء المحافظة فقد قُتل مالك متجر لبيع الذهب في مدينة الصنمين بريف درعا الشمالي وهو من مسيحيي بلدة خبب، بعد إطلاق الرصاص عليه من قبل مجهولين، بعد أن فتح الصائغ باب محله وكان يحمل مالاً ومصاغاً اعتاد على نقله معه إلى خبب كل يوم خوفاً من اللصوص، وفجأة هاجمه 4 أشخاص يرکبون دراجتين ناريتين وقتلوه، وأخذوا كيس المال والمصاغ الذي كان ما يزال يحمله، وبعد التحقيق تبين أنهم "المجهولين راكبي الدراجات النارية" ليلاً كانوا قد كسروا أجهزة الرقابة المعلقة فوق المحل لكي لا تسجل وجوههم.

التحضير لعمليات عسكرية محددة وفق ما تطلبه الأوضاع، وما يدلل على هذا الاحتمال بدأ قوات النظام متمثلة بالفرقة الرابعة، إرسال عدد من أبناء مدينة معضمية الشام المنضمين لها مؤخراً، إلى محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا، حيث فرّزت الفرقة الرابعة أكثر من 100 عنصراً من المنشقين الخاضعين لعمليات التسوية قبل أشهر من أبناء مدينة معضمية الشام، لإرسالهم إلى مناطق تمركزها جنوب سوريا بعد تسليمهم أسلحتهم ويطلاقاتهم الأمنية مطلع الشهر الجاري

ب_ المدى البعيد

ويتمثل بما يلي:

أن تستمر إيران معتمدة على سياسة النفس الطويل بنشر التشيع الذي أعطاه الإعلام حجماً أكبر من حجمه، حيث استطاعت في بعض المناطق تجنيد الشباب، ولكن بقي بحدود أقل من 400/ شاب في عموم المحافظة هذا من ناحية التجنيد، أما التشيع فقد كان للإيرانيين قبل الثورة تحركات بسوريا، ومن بينها درعا، وبعد سقوطها حاولت وبقية في بعض المناطق اللعب على هذا الوتر مستغلة الوضع المادي للبعض، لكنها فشلت رغم تشيع عدد قليلاليوم بعد مضي 15/ شهراً، لدرجة أنه لا وجود شيعي ظاهر للإيرانيين في المحافظة، ومرد ذلك النظرة العدائية من قبل الأهالي للإيرانيين، وأيضاً قبل الثورة عدد الشيعة بالمحافظة لا يتعدى 20/ ألف من أصل 1.2/ مليون؛ أي المزاج الاجتماعي العام يرفض فكرة التشيع حتى من تشيع أغلبهم دخل من باب الحاجة للمال، لكن في الفترة الأخيرة عمل حزب الله والإيرانيون على نشر المخدرات بين الشباب كنوع من الانتقام، أو محاوله لجذبهم بعد الإدمان، وقد يكون أيضاً الإيراني لا يفكر بحوران كقاعدة للتشيع كونها

مجتمع سني شبه مطلق وصعب الاختراق. ويعمل فقط على نشر ميليشيات في مناطق محدودة على حدود السويداء وحدود الجولان، كما أن مركز الشيعة في حوران مدينة "بصري" وهي الآن بيد الروس وممنوع على الإيرانيين دخولها.

أن يطفو الخلاف بين الحلفاء بشكل أكبر، وخاصة بين إيران وروسيا، ومحاولة كل منهما كسب النظام وميليشياته إلى جانبه في بسط نفوذه، ودليل ذلك مواصلة نظام الأسد في تنفيذ حملته الأمنية في محافظة درعا لطال الحملة شخصيات جديدة مقربة من روسيا، حيث اعتقلت أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد اعتقلت عرّاب المصالحات في بلدة إبطع، المدعو "أحمد النصيرات"، على الطريق الواصل بين بلدي إبطع وقرفا في ريف المحافظة الأوسط.

أدت حملة الاعتقال شبه اليومية والتشديد الأمني الكبير ، وعمليات الاغتيال المتنقلة التي تطال ناشطين ومقاتلين سابقين، والإبقاء على الدمار والخراب كوسيلة وأداة لعقاب سكان المناطق التي خرجت عن طاعته أولاً، وبؤرة للتوتر وابتزاز أهالي المنطقة من المغتربين ودول الجوار ، إلى ارتفاع الصوت مجددا ضد النظام وسببا رئيسيا للعمليات التي تشهدها المنطقة .

[لتحميل التقرير يرجى الضغط هنا](#)

المصادر: